

كما يستمر العمل بمراتب المؤسسة الحالية حتى نهاية السنة المالية الحالية .

مادة ٧ - يستمر العمل فيما يتعلق بشؤون العاملين بالمؤسسة بقرارات مجلس الإدارة المعمول بها حالياً وذلك إلى أن تعدل هذه القرارات أو تلغى بقرار من مجلس إدارة المؤسسة كما يستمر العاملون بالمؤسسة في تقاضي مرتباتهم الحالية حتى يتم تقييم وظائف المؤسسة طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه والقواعد المنظمة لذلك .

مادة ٨ - يفي قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (أول أبريل سنة ١٩٦٥) -

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٣٩ لسنة ١٩٦٥

بشأن نقل تبعية بعض الشركات إلى المؤسسة المصرية العامة
للأبنية العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٢١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مؤسسات عامة نوعية للقاوالات؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل مجالس إدارة الشركات التابعة للمؤسسات العامة النوعية للقاوالات؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للأبنية العامة؛

ومجلس إدارة المؤسسة تحديد الأتعاب التي يراها مقابل الأعمال والاستشارات الفنية التي تقوم بها المؤسسة خارج الجمهورية وكذلك مقابل الاستشارات الفنية في داخلها .

مادة ٥ - يتولى إدارة المؤسسة :

(١) مجلس إدارة المؤسسة .

(٢) رئيس مجلس الإدارة .

ويتكون مجلس الإدارة من :

رئيس مجلس الإدارة .

وكيل لوزارة الإسكان والمرافق يختاره وزيرها .

وكيل لوزارة الخزانة يختاره وزيرها .

مستشار الدولة لوزارة الإسكان والمرافق .

مدير عام الشؤون الفنية بالمؤسسة .

مدير عام الشؤون المالية والإدارية بالمؤسسة .

عضو غير متفرغ من ذوي الخبرة بأعمال البناء والتشييد يختاره وزير الإسكان والمرافق لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ويكل الوزارة المختص عند النظر في المشروعات الخاصة بوزارته ،
يكون له صوت محدود في المداولات .

ويصدر بتعيين وتحديد مرتب كل من رئيس مجلس الإدارة ومدير
الشؤون الفنية ومدير عام الشؤون المالية والإدارية قرار من رئيس

الجمهورية .

مادة ٦ - يستمر العمل فيما يتعلق بالشؤون الفنية والمالية والإدارية
رئيسة بالنظم والقرارات واللوائح المعمول بها حالياً بما لا يتعارض
وأحكام هذا القرار وذلك إلى أن تعدل أو تلغى بقرار من مجلس إدارة
المؤسسة .

قرار :

مادة ١ - تنقل تبعية كل من الشركة العربية العامة للقااولات المندج فيها شركة للقااولات المتحدة وشركة للقااولات المدنية (ولسن بولس وشركاه) ومنشأة محمد عبد القادر الحواري (مقااولات عمومية) .

وشركة القاهرة العامة للقااولات المندج فيها شركة أحمد مصطفى للقااولات العمومية ومنشأة أحمد مصطفى المفاول والشركة المعارية للانشاءات (عبد الرؤوف ونخله) .

من المؤسسة المصرية العامة للقااولات الإسكان والمباني العامة إلى المؤسسة المصرية العامة للأبنية العامة وتكون المؤسسة المذكورة هي الجهة الإدارية المختصة بالإشراف عليها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر بامارة الجمهورية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (أول أبريل سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٦٥

بشان تعيين رئيس مجلس إدارة ومديرين عامين للمؤسسة المصرية العامة للأبنية العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئولياتهم بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للأبنية العامة ؛

قرار :

مادة ١ - يعين السادة :
المهندس ابراهيم على ابراهيم ، مدير عام المؤسسة المصرية العامة للأبنية العامة ، رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة المذكورة .

والمهندس محمد فتحى عيد ، مدير عام المؤسسة المصرية التعاونية للإسكان ، مديراً عاماً للشئون الفنية بالمؤسسة المصرية العامة للأبنية العامة .

ومحمد عبد المنعم يس ، مدير عام الشئون المالية والإدارية بشركة تكرير البترول بالسويس ، مديراً عاماً للشئون المالية والإدارية بالمؤسسة المصرية العامة للأبنية العامة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر بامارة الجمهورية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (أول أبريل سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٦٥

بعد خدمة مدير عام الإدارة العامة للهندسة الزراعية بوزارة الزراعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، والقوانين المعدلة له ؛

قرار :

مادة ١ - ووفق على مد خدمة السيد المهندس سالم على حمزة ، مدير عام الإدارة العامة للهندسة الزراعية بوزارة الزراعة لمدة سنة واحدة اعتباراً من التاريخ التالى لبلوغه السن القانونية في ١/١/١٩٦٥

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بامارة الجمهورية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (أول أبريل سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر